مجموعة العمل
من أجل فلسطينيي سورية
Action Group For Palestinians of Syria

تقرير حول قضية سحب الأطفال من عائلاتهم في السويد

اعداد قسم الدراسات والأبحاث

المحتويات

- مقدمة
- حقوق الأطفال والقاصرين في القانون السويدي
  - قانون رعاية الشباب LVU
  - حقوق الطفل في الحياة اليومية
  - حقوق إضافية للأطفال المسلمين
  - الهيئات الحكومية المعنية بحقوق الطفل
- انتزاع الأطفال
  - هل العائلات المهاجرة مستهدفة؟
  - متى تتولى السوسيال رعاية الأطفال والقاصرين؟
  - آليات نزع الطفل
  - كيفية تعامل الوالدين في حال سحب طفلهم\ أطفالهم
  - إجراءات المحكمة
- مصير الطفل المنتزع من عائلته
  - العائلات المستضيفة
  - سكن الرعاية والإقامة HVB
  - "دار اليافعين الخاصة" SiS -hem
- هل يمكن استرجاع الأطفال؟
- مصير الطفل المنتزع من عائلته
  - تدهور رعاية الأطفال والمراهقين المنتزعين من عائلاتهم
- شهادة عائلتين فلسطينيتين من سورية انتزعت "السوسيال" أطفالهم
- هل يمكن استرجاع الأطفال؟
- هل يمكن للعائلات المهاجرة المشاركة في استقبال الأطفال المنتزعين من عائلاتهم؟
- نتائج وتوصيات
- المراجع والمصادر

ا مقدمة

تحولت قضية سحب الأطفال من عائلاتهم في السويد إلى قضية رأي عام بعد ظهور عائلات من أصول مهاجرة في فيديوهات على وسائل التواصل الاجتماعي؛ يناشدون الجمعيات الحقوقية والإنسانية بدعمهم والتضامن معهم، ويطالبون الحكومة والبرلمان السويدي بإعادة النظر بقرارات السوسيال ([1]) وآليات عملها.

لاقت هذه القضية ردود فعل متباينة في أوساط المهاجرين واللاجئين حديثاً إلى السويد، بين مستنكر يقلل من أهمية الموضوع ويزعم صحة القرارات وأنها في مصلحة الأطفال، وآخر يبدي تعاطفه وتضامنه مع العائلات ويتهم منظمة السوسيال بالتعسف والتسرع في اتخاذها قرارات سحب الأطفال، وصولًا إلى اتهام بعض موظفيها بالفساد والعنصرية وإساءة استخدام المنصب الوظيفي.

لاقت هذه المسألة تفاعلًا كبيراً في أوساط اللاجئين الفلسطينيين من سورية في السويد، حيث تقدر مصادر "مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سوريا" عددهم بثلاثين ألف لاجئ فلسطيني، وصلوا إليها تباعاً من المخيمات الفلسطينية في سوريا عبر طرق مختلفة منذ أواخر العام 2011 حسب مصادر غير رسمية.

وفي محاولة منها لتجلية الحقائق وفهم حيثيات وأبعاد هذه القضية وتسليط الضوء عليها، تضع مجموعة العمل بين أيديكم هذا التقرير.

---

[1] السوسيال : دائرة الخدمات الاجتماعية " socialtjänsten " هي دائرة تتبع مجلس الخدمات الاجتماعية والرعاية " Socialstyrelsen " ويحكم عملها قانون الخدمات الاجتماعية 2001: 453

حقوق الأطفال والقاصرين في القانون السويدي

دفعت مملكة السويد في سبعينيات القرن الماضي المجتمع السويدي لتغيير أسلوب تعامله مع الطفل بعد أن كان الضرب من الأساليب المنتشرة في التربية داخل السويد، حيث تقدر إحصائيات رسمية بأن تسعة من كل عشرة أطفال كان يتم ضربه تأديبيًا في المنزل في ستينيات القرن الماضي.

بناء على هذا التوجه أقرّت مملكة السويد عام 1979، قانوناً ينص على أنه "لا يمكن للوالدين في المنزل أو المعلمين في المدارس استخدام أي نوع من أنواع العنف في تربية الصغار، أو حتى التعامل معهم بأساليب مُهينة"

كـــما وقّـــعت السويد على اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل عام 1989 وتطبيق بنودها، وتحولت الاتفاقية بكل بنودها الـ 54 قانوناً نافذاً في السويد مع بداية عـــام 2020، وتســمى المواد 2 و3 و6 و12 بالمبادئ الرئيسة لاتفاقية حقوق الطفل وهي أساسية للجميع:

- جميع الأطفال متساوون في القيمة: لا يهم لون البشرة أو الدين أو ما إذا كان ذكراً أم أنثى، ولا يجوز التمييز ضد أي أحد.
- الأفضل لمصلحة الطفل هـــو الأهم في جميع القرارات. يجب أن يفكر الآباء والأمهات وغيرهم من البالغين فـــي المجتمع دائمًا فيما هو الأفضل للأطفال عند تحديد الأشياء.
- يجب أن يعيش الأطفال حياة آمنة وجيدة.

يجب أن يتلقى الأطـفال الرعاية التي يحتاجونها ويجب حمايتهم من الأخطار.

يجب على الآباء وغيرهم من البالغين في المجتمع بذل قصارى جهدهم لمنح الأطفال طفولة جيدة.

- يجب أن يتمكن الأطـفال من الإفصاح عما يفكرون فيه ويجب الاستماع إليهم، ويجب على البالغين أن يســـألوا الأطفال عن آرائهم، على سبيل المثال في المنزل والمدرسة والخدمات الاجتـــماعية، ويـــجـــب أن يؤخذ رأي الطفل على محمل الجد.

قام الطفل بأشياء يمكن أن تكون سيئة أو ضارة للطفل" [3]

---

3 دليل المجتمع السويدي\ Informationsverige.se موقع إلكتروني لإدارات المحافظات السويدية

وتنصّ المادة الأولى من القسم الأول من القانون رقم (2012: 776) التي تمّ فيها تعديل القانون الرئيس للخدمات الاجتماعية، على أنّ "الإجراءات التي يجب أن تتخذها السوسيال يجب أن تنطلق في المقام الأول من مصلحة الطفل، وأن يكون ذلك حاسماً في اتخاذ القرار" [4]

وتشير الفقرة الثانية، من قواعد القانون رقم (1990:52) الخاصة المتعلقة برعاية القُصّر (تحت الـ 18 سنة)، إلى أنه يتم فرض الرعاية على الطفل بناء على سوء المعاملة النفسية أو الجسدية، والاستغلال غير المناسب، وغياب الرعاية الصحية أو أي ظرف آخر في منزل الحاضنين، يمكن أن ينعكس على سلامة الطفل وصحته.

وبحسب الفقرة الثالثة، يتم اتخاذ القرار بشأن الرعاية "إذا تعرضت صحة الطفل إلى خطر أو إيذاء، بسبب تعاطي مواد الإدمان أو الأنشطة الإجرامية أو أي سلوك اجتماعي مهين آخر". [5]

يضاف إلى ما سبق قوانين أخرى للطفل في السويد، حيث تشير منظمة حقوق الطفل في المجتمع Bris السويدية إلى مجموعة من القوانين التي تحظر استخدام العنف البدني والنفسي ضد الأطفال، وتعتبر كل أشكال العنف ضد الجسم عنفاً جسدياً، كالضرب الخفيف، وسحب الشعر والقرصة. إلخ، ويمكن أن يكون العنف العقلي تهديدًا أو تخويفًا أو تجميدًا أو حبسًا لطفل.

وتعتَبِرُ القوانينُ السويدية -بحسب المنظمة- قلةَ رعاية الطفل بمثابة سوء معاملة له، أي أنه لا يحصل على الطعام والملبس والرعاية، وتنوّه إلى شكل آخر من أشكال الاعتداء على الأطفال هو الاعتداء الجنسي.

---

4 موقع aktarr الإلكتروني

5 لموقع الإلكتروني لمنظمة حقوق الطفل في المجتمع Bris

كما أن للأطفال الحق في الرعاية والأمن وتربيتهم جيدًا، وهذا ينطبق على العناية الجسدية، أي أن يكون للطفل مكان للعيش فيه ويسمح له بالذهاب إلى المدرسة، وكذلك العناية النفسية، أي إن كل الأطفال لهم الحق في الرعاية والأمن والتفاهم.

إضافة إلى ذلك تُوجِب القوانين السويدية معاملة الأطفال باحترام، ويجب على الوالدين مراعاة وإظهار الاحترام للخصوصية والخصائص الفردية للطفل، وللطفل أيضًا الحق في حياة خاصة، فعلى سبيل المثال لا ينبغي على الوالدين قراءة مذكرات الطفل.

حقوق إضـــــافية للأطفال المسلمين

إضـــــافة إلى الحـــــقوق العامة للأطفال التي تشمل السويديين والمهاجرين المسلمين وغير المسـلمين، تمنح السلطات السويدية حقوقاً للأطفال والطلبة المسلمين في الروضات والمدارس بكافة مراحلها الدراسية وخارجها، كأن يكون الطعام حلالًا وألا يشمل لحم الخنزير أو أيٍّ من مشتقاته.

كـما يسمح للفتاة المسلمة ارتداء الحجاب طوعياً في المدرسة وخارجها، حيث تعـــتبر السويد موضـــوع الحـجاب حرية دينية، وتجدر الإشارة إلى قرار محكمة مالمو الإدارية بإلغاء قرار حظر ارتـــداء الحجاب المفروض في المدارس من قبل بلدية "سكوروب" في ولاية "اسكونـــه" جنوبي السويد، حيث أكدت المحكمة في بيان لها بتاريخ 17تشرين ثاني\ نوفمبر 2020 أن الحظر يتعارض مع أحكام الدستور وحرية الدين في السويد.[6]

6 وكالة الأناضول للأنباء

الهيئات الحكومية المعنية بحقوق الطفل

أسست حكومة السويد عام 1993 هيئة حكومية متخصصة بحقوق الطفل تسمى "أمبودسمان"، ومن مهامها متابعة تفاصيل تطبيق قوانين حماية الأطفال في مختلف الأنظمة والدوائر الحكومية والبلديات، أما "مؤسسة الشؤون الاجتماعية -"السوسيال فهي المعنية بالتدخل والمتابعة في حال وجود حالات عنف ضد الأطفال" [7]

ورغم أنّ السوسيال مؤسسة تغطي كافة مدن السويد، إلّا أنّ "مسؤولية إدارتها وتصميم أسلوب عملها هو من صلاحيات ومسؤوليات البلديات"، [8] حيث تتوزع أفرع السوسيال بناء على توّزع البلديات على طول السويد.

7 لمعهد الحكومي السويدي

8 مؤسسة Aktarr \ مقال "على الورق ما هي السوسيال"

سحب الأطفال

تشير المعلومات الرسمية إلى أن دائرة السوسيال تسحب عشرين ألف طفل سنوياً في إطار الرعاية الجزئية أو الكلية، وأظهرت الأرقام عام 2019 سحب (7909) من القاصرين منهم (3109) من أصول غير سويدية، مع الإشارة إلى أنه في عام 2020 تم التعامل مع 34 ألف قضية تتعلق بالسوسيال والأطفال.[9]

هل العائلات المهاجرة مستهدفة؟

يؤكد حقوقيون في السويد أن قواعد "سحب حضانة الطفل\ الأطفال من الوالدين تطبق بشكل متساوٍ على المواطنين السويديين والمهاجرين المسلمين وغير المسلمين، "وقد تكون النسبة المئوية أعلى لسحب الأطفال بين العائلات العربية أو الشرقية مقارنة بالعائلات السويدية"[10] لأسباب عديدة أبرزها:

- اختلاف الخلفيات الثقافية والدينية والعادات الاجتماعية للعائلات السويدية والعربية والمسلمة بخصوص تربية الطفل، كالضرب تأديباً لدى العائلات العربية، أو التشديد في ارتداء لباس السباحة للبنات في دروس السباحة المفروضة على الأطفال في المدارس، وما يعقبها من تعري أمام الذكور والإناث خلال الاستحمام - كون الحمامات مفتوحة على بعضها وبلا حواجز-كذلك بعد دروس الرياضة، أو حظر المسلمين على بناتهم ممارسة الجنس خارج نطاق الزواج وفي بعض الأحيان إجبار الفتيات على ارتداء الحجاب، وهذا ما يخالف تقاليد وعادات المجتمع السويدي عموماً وقوانين حماية الأطفال في السويد.

---

9 Om Familjens Jurist \ مكتب محاماة في السويد

10 الكومبس \ مقابلة مصورة مع المحامي "مجيد الناشي" حول "قانون سحب الأطفال من ناحية قانونية" 31-01-2022

- معرفة العائلة السويدية بالقوانين وكيفية التعامل مع السوسيال، أما العائلة اللاجئة تجد صعوبات كبيرة في كيفية التعامل مع المؤسسة وما يحق لها وما يتوجب عليها لعدم معرفتها بالقوانين.
- التصـــورات الســـلـــبية المسـبقة للعديد من الموظفين عن العائلات العربية والمسلمة بأن المرأة مضطهدة عنـــــدهم وليس لها حقوق، أو امتهان الأطفال في العائلة وإجبار البنات على الحجاب والتدين وغيرها.
- وجود موظفين يتعاملون بعنصريـــــة مع العائلات المهاجرة خاصة المسلمة لأسباب دينية أو عرقية أو اجتماعية أو لأهداف سياسية داخلية.
- عدد من الدراسات والأبحاث التي أجراها ناشطون وحقوقيون سويديون أثبتت أن مؤسسة السوسيال يشوبها خروقات خـطيرة، وتشير بعض الوقائع إلى عدم تطبيق السوسيال للقوانين أحياناً.

متى تتولى السوسيال رعاية الأطفال والقاصرين؟

القـــانـــون فـــي السُويد يلزم السوسيال تولّي رعاية الأطفال والقاصرين في الحالات التالية:[11]

- إذا كانوا يتعرضون في المنزل لسوء معاملة، سواء نفسية أو جسدية وعنف او اعتداء جنسي.
- إذا كانوا يتعرضـــون للاستغلال أو الإهمال أو للاضطهاد بسبب الموروثات من العادات والتقاليد والمعتقدات الإجبارية.
- إذا كانت البيئة المـــنزلية التي يعيشون بها تجعل صحتهم ونموهم عرضة للخطر.
- في حال تعاطي الأطفال أو القاصرين لمواد مخدرة أو ارتكابهم أعمالًا إجرامية أو تصرفات اجتماعية مدمرة.

ويرى نشـطاء اجتماعيون وحقوقيون في الســويد، أن أسباب سحب الأطفال ترتكز لدى غالبية السويديين أو المهاجرين المنحدرين من أصول شرقية وشـرق أوسطية بالضـغط على الأبناء في التزام العادات والتقاليد والضـــرب والعنف، وتتمثل لدى الســـــويديين المنحدرين من أصول سويدية بالإدمان والمخدرات والاعتداءات الجســدية، كما تشـهد الوقائع الدور الســـلبي لبعض الموظفين العنصـريين في السـوسيال الذين عملوا على سحب أطفال تحت ذرائع واهية.

---

11 المركز السويدي للمعلومات\ المسؤولة الاجتماعية "آن غارديستروم" من الوحدة الاستراتيجية في قسم الشؤون الاجتماعية في بلدية ستوكهولم.

آليات نزع الطفل من ذويه

تتخذ دائرة الشـــؤون الاجتماعية "الســـوسيال" ثلاث طرق في حال تلقيها "بلاغ قلق" عن طفل أو أطفال في العائلة، وتوضح دائرة الســـوسيال ماهية "بلاغ قلق" وهو "إذا كان شخص ما يشـــعر بالقلق من أن حالة طفل ليســـت جيدة، فيمكنه تقديم إبلاغ عن ذلك إلى السوسيال، على سبيل المثال، الكتابة أو الاتصال بالسوسيال وإخبارهم عن الطفل، وغالبًا ما يتعلق الإبلاغ عن القلق بأن الوالدين لا يتمكنان من رعاية الطفل، أو أن الطفل يفعل أشـــياء خطيرة. ويمكن أن يكون البلاغ من والد صـــديق أو أحد الجيران، ولكن الأكثر شـــيوعًا بحســـب الســـوسيال هو أن الإبلاغ يأتي من شخص يعمل في المدرسة أو لدى الشـــرطة أو في الرعاية الصـــحية أو في مكان آخر يلتقي فيه بأطفال".[12] ثمة ثلاثة طرق لتعامل السوسيال مع "بلاغ قلق":

---

[12] موقع Koll på soc صفحة الخدمة الاجتماعية

الطريقة الأولى:

تتمثل في حال كان الأمر يتـــــطلب الحماية المستعجلة وهو في حالة وجود خطر جسدي أو نفسي على الطـــفل يصل إلـــى حـد المخاطرة بالحياة، يتم السحب مباشرة بعد أن تتلقى مؤسسة الســـــوســيال البلاغ مـــن جهة ذات مصداقية كالمدرسة أو المشفى.

ويمكن أن يأخـــــذوا الطفل فوراً من الروضة أو المدرسة دون معرفة الأهل، وقد تستعين السوسيـــال بالشـــــرطة في تنفيذ ذلك لو تطلب الأمر، ويرفع موظف السوسيال طلب احتفاظ بالطـــفل إلى عمدة المدينة لتوقيعه ثم النائب العام في المدينة للموافقة عليه إلى حـــــين صدور قرار قضائي بنزع حضانة الطفل من عائلته أو سحبه طوعياً أو إعادته.

ثم يتم مناقشة قرار نزع الطفل هل هـــو صائب أم لا، ويبدأ التحقيق مع العائلة حول شبهات تعرض الطفل للضرب أو للإهـــــمال أو الاضطهاد أو لأسباب أخرى، وقد تستمر مرحلة التحقيق 4 شهور.

الطريقة الثانية:

في حال لم يكن الأمر يتطلب الحماية المستعجلة، حيث تتلقى السوسيال "بلاغ قلق" يتم بعده فتح تحقيق يجمع خلالها المعلومات وزيارة المنزل والتحقيق مع الأهل، وهذا البلاغ إما يسقطه موظف السوسيال بعد قناعته بحجة الأهل أو يراكم عليه، وإذا تلقت المؤسسة بلاغاً ثانياً يجري التحقيق مرة أخرى ويستمع موظف السوسيال ويعطي المشورة حول ما ينبغي تغييره لكي تتحسن حالة الأسرة لكي تسري الأمور على نحو أفضل في المنزل.

وفي حالة تلقت بلاغاً ثالثاً، يشير إلى استمرار وجود جرم من الجرائم الموصوفة بحق الأطفال في البلاغات، كالضرب الشديد، أو التعنيف المعنوي السيء أو حبس الطفل بمكان مظلم ومخيف أو منعه من ارتداء الملابس الشتوية في وقت هو بحاجته، أو تقليل الطعام عنه بشكل حقيقي، أو مشاهدة الطفل العنف في المنزل، يعرِض موظف السوسيال الاتفاق مع العائلة أو الشخص نفسه بسحبه فيكون "إيداعًا طوعيًا" وهو الشائع في السويد، حيث إن خوف الآباء من القانون والمحكمة والتهديد بعدم رؤية أطفالهم مرة أخرى، هو سببٌ كافٍ للسوسيال لسحب الطفل طوعياً.

وإذا لم يتحقق الاتفاق، يرفع موظف السوسيال "قرار مسبب" لعمدة المدينة، وإذا وقّع عليه يرفع القرار موقَّعاً من السوسيال وعمدة المدينة إلى النائب العام في المدينة وفي حال موافقته على القرار يتم سحب الأطفال من العائلة، [13] لوجود شيء في البيئة المنزلية يجعل الطفل غير قادر على البقاء.

---

13 المحامية "باسمة جبري" \ مقابلة تلفزيونية على شبكة AFRIN 1 الإخبارية - 2022-01-27

الطريقة الثالثة:

تسمى "مؤشرات الأمان" وتـنتهجها[14] أكثر من (50) بلدية سويدية من أصل (290)، وتهـــدف إلـــى تقلـــيل عـدد الأطـــفال الذين تأخذهم الخدمات الاجتماعية "السوسيال" من والديهم عند التحقيق فـــــي تقرير يتعلق بالقلق من تعرض الأطفال لسوء المعاملة، والحد من الصدمات النفسية التي يتعرض لها الأطفال خلال فترة التحقيق.

"وتقضي الطريقة الجديدة بأن تضع الخدمات الاجتماعية جميع المخاوف على الطاولة، وتمنح أوليـــاء الأمور الفرصة للتوصل إلى حلول، كما تتضمن الطريقة العثور على أشخاص مـوثوقين في شبكة الاتصال المحيطة بالوالدين لينتقلوا للعيش معهم فترة من الوقت، وبذلك تضمن الخدمات الاجتماعية حماية الطفل وهو بين أسرته ريثما تنـــتـهـي مـــن التحـقيق، الأمر الذي يقلل عدد الأطفال المسحوبين من والديهم"[15]

---

14 موقع سكونك\ تقرير "السوسيال تبحث طرق جديدة لتقليل سحب الأطفال من أسرهم" 17-03-2021

15 المصدر السابق

كيفية تعامل الوالدين في حال سحب الطفل

من الطبيعي أن يشـــــعر الأهل بالحزن والخوف على أطفالهم عند التحقيق معهم بخصوص الطفل أو عـــند سحبـه، لكن ليس من الجيد استخدام أسلوب التحريض والغضب، لذا يُنصح بالتزام الهـــدوء وعدم التعرض بالإساءة لموظفي السوسيال أو الشرطة أو الإساءة للطفل واتهـــامه بالكذب، وكذلك ضرورة إظهار الحرص على مصلحة الطفل، وأن هناك خطأ مـا غير واضح، ومن الجيد التعاون لإصلاحه وأنك ترحب بذلك.

وبحسب المرشدة الاجتماعية في بلدية مالمو "محاسن الزبيدي" "أهم أمر لفتح باب استعادة الطفل يكمن في تقديم الأهل الاعتذار في حالة الضرب، والاعتراف بالخطأ والحديث حول جهـــله بالقانـون، ويطـلب المساعدة والإرشادات من السوسيال لتدارك الأخطاء، أما الإنكار يدل على أن العائلة ستعود لضرب الطفل في حال استعادته" [16]

---

16 الكومبس\ مقابلة حول "نصائح حول كيفية التصرف عند سحب الأطفال" 29-03-2021

ويوصي مختصون وخبراء في قضايا السوسيال، بقيام العائلة منذ البداية على جمع كافة الإثباتات والأدلة التي تنفي ادعاءات السوسيال "الشؤون الاجتماعية"، مثال على ذلك، في حالة ادعاء السوسيال أن الأهل مهملون في رعاية الطفل، يمكن للأسرة أن تحصل على التقارير الطبية الخاصة بالطفل من خلال المستوصف الطبي الذي يتابعه، أو الاستعانة بممرضة المدرسة لنفي الاتهامات، ويمكن للأسرة إحضار خطاب من أنشطة رياضية أو فنية أو ثقافية يشارك بها الطفل بشكل مستمر، ويمكن إحضار صور وفيديوهات لرحلات وإجازات مرحة قامت بها الأسرة مع أطفالها، وأشياء أخرى يمكن أن يساعدك بها المحامي .

ويورد محامون وقانونيون عدداً من النصائح القانونية للعائلة في كيفية التعامل مع السوسيال: [17]

- يحق لكل فرد طلب محامي يقوم هو باختياره ويستمر معه حتى نهاية القضية، وعليه ألا يقبل بالمحامي الذي يختاره له موظفو السوسيال.
- تعيين محامي من ذوي الخبرة لأداء المهمة الموكلة إليه، فالعديد من العائلات خسرت قضاياها بسبب قلة خبرة المحامي وضعفه في مواجهة المحامين الموكلين من قبل السوسيال.
- من حق أي فرد أن يطلب مترجماً لإيضاح المسألة القانونية بشكل جيد على أن تكون الترجمة دقيقة حتى لا يقع أي خطأ، وإذا كانت العائلة أو أحد الوالدين غير مرتاح لهذا المترجم فيجب عليهم التوقف عن الكلام حتى لا يترجم الكلام بشكل خاطئ، وتطلب العائلة مترجماً آخر، حيث تساهم الترجمة الخاطئة عادة بتعقيد الأمور وتترك أثراً سلبياً على القضية.

---

17 الكومبس\ ندوة حول أخذ الأطفال من قبل دائرة الشؤون الاجتماعية "السوسيال" 24-08-2018

- يجب على العائلة عـدم التـــــوقيع على أية ورقة قبل فهم محتواها بشكل واضح لا لبس فيه.
- من حق كل من تم سحب طفله أن يلتقي بهم ويتكلم معهم ولا توجد فقرة في القانون تمنع هـذا الحق، وكذلك يحق للوالدين تقديم طلب على أن يكون اللقاء في بيت أهل الطفل دورياً كل أسبوع مثلًا أو كل أسبوعين. لمدة ساعتين أو أيجب على الأهل أن يتـكلموا ويطلبوا المزيد من المقابلات مع الطفل حتى تبقى العلاقة جيدة معه.
- من حق الأهل تقديم طـــلـب الاستئناف كل ستة أشهر، ويطلب بأنه يريد أن يأتي طفله إلى منزل والديه ليقـــضي نهاره في منزل عائلته، المحكمة تقرر ذلك.

إجراءات المحكمة

يذكر حـــقـوقـيـون في السويد أن المحكمة تحدد جلسة استماع خلال فترة قصيرة لبحث الاحتـــفاظ الإلزامي للطفل، وتوضح "آن غارديستروم" المسؤولة الاجتماعية من الوحـــدة الاستراتيجية في قسم الشؤون الاجتماعية ببلدية ستوكهولم ما يحدث فـي المحكمة "حيث يكون لكل طرف، الأطفال والوالدين والسوسيال، ممثلٌ قانونـــيٌ مخول بالحديث عنهم، إذ يتحدث كل طرف بما لديه، وتبرز السوسيال، تحقيـقـاتـهـا، مبينة الأسباب التي تلجأ إليها الحاجة لرعاية الطفل أو الأطفال.

بعد ذلك تصدر المحكمة حـكماً قابلًا للاستئناف، ويمكن في بعض المرات أن يجري تطبيق قرار المحكمة بشـكل فـوري، فيـما إذا كان هناك خطر حقيقي على الفرد، حينها يتطلب تطبيق القرار أربعة أسـابـيـع، لحين قيام الخدمات الاجتماعية بتحقيقاتها والتوصل إلى مقترح بهذا الخصوص" [18]

---

18 المركز السويدي للمعلومات\ تقرير "قضايا سحب السوسيال للأطفال في السويد. الأسباب والإجراءات والحلول"

مصير الطفل المنتزع من عائلته

تنتقل الرعاية القانونية من وصـــاية الوالدين إلى دائرة الخدمات الاجتماعية بموجب قرار صادر عن المحكمة الإدارية في كل بلدية، وعند أخذ الطفل يكون نزيلًا لدى إحدى المؤسسات الاجتماعية إلى حين نقله إلى عائلة بديلة، وغالباً تكون مختلفة ثقافياً ودينياً عن عائلاتهم، أو إلـــى أحد منازل رعاية الأطفال والمراهقين - منازل HVB أو دار اليافعين الخاصة SiS-hem

1 العائلات المستضيفة

تشتـــرط الســوســيال قانونياً على العائلات المستقبلة للأطفال المنتزعين، شروطاً ومواصفات محددة يجب تحقيقها قبل الموافقة على استقبال الطفل، وفي حالة الموافقة تـقوم العائلة المستقبلة بأخذ الطفل للإقامة في منزلها، ويحصل على الطعام وســرير وملابس، قد تحتوي العائلة على شخص راشد أو أكثر وبوجود أطفال أو عدم وجودهم، ويتم نقل الطفل إلى مكان يجهله الأهل ومن دون التصريح عن مكان إقامته ومع من يعيش.

تحصل العائلة المُستضيفة علـــى راتـــب ما بيـن 20 ألف كرون (2300 دولار) و40 ألف كرون (4600 دولار) شهرياً من دون أن تدفع ضرائب.[19]

2 سكن الرعاية والإقامة HVB

يعيش في سكن الرعاية والإقامة أط فال ويافعون أتوا إلى السويد دون آبائهم وأمهاتهم أو انتزعوا من عائلاتهم، ويحتاجون إلـى الـرعاية والعلاج، ويحتاجون إلى مســاعدة أكثر مما يمكن لعائلة تقديمها، ويحصـــل الطفل على الطعام وسرير وملابس، وهناك موظفون على مدار الـ 24 ساعة.

19 المركز السويدي للمعلومات\ الناشطة "إليزابيت بروم"

3 دار اليافعين الخاصة SiS-hem

بالنسبة لليافعين الذين لا يستطيعون العيش في سكن الرعاية والإقامة HVB العادي، فإن هناك ما يسمى "دار اليافعين الخاصة -القسرية" SiS-hem ويتم إدارتها من قبل مجلس الدولة لشؤون المؤسسات، وفي دار اليافعين الخاصة SiS يعيش الطفل تحت الرعاية وفقاً لـ LVU (قانون رعاية الشباب)، إذا رأت الخدمات الاجتماعية أن لدى الطفل سلوكًا ضارًا بصحته وتطوره، وإذا كان لا يساهم في الاعتناء بنفسه، وفي دار اليافعين الخاصة SiS يُمكن للعاملين استخدام القوة عند الضرورة القصوى.

وتقوم "مفتشية الرعاية والعناية" IVO بالتحقق من امتثال الدور المختلفة للقانون، وهي دائرة تراقب ما يتوجب على الخدمة الاجتماعية "السوسيال" فعله لمساعدة الأطفال والكبار، كما يقوم أمين مظالم الشؤون القضائية بالتحقق من قيام السوسيال ودور الإقامة الأخرى بتطبيق القانون. [20]

[20] دليل المجتمع السويدي\ Informationsverige.se

هل يمكن استرجاع الأطفال؟

تجيب المسؤولة الاجتماعية في السوسيال "آن غارديستروم " بـ "نعم" "فالتشريع القانوني يهدف الى إعادة الأطفال إلى منازلهم إذا كان ذلك ممكناً وبأسرع وقت ممكن، حيث إن الخدمات الاجتماعية مسؤولة عن تقديم المساعدة للأطفال وأولياء الأمور، لخلق أفضل وضعية مناسبة للأطفال في المنزل" [21]

وبحسب حقوقيين سويديين "ينبغي أن يسلَّم الطفل إلى أهله مرة أخرى بعد فترة تأهيل تسميها الحكومة وفق القانون "أسرع فترة ممكنة". [22]
ووفقاً لمركز السويد للمعلومات "يتم مراجعة قرار السحب كل ستة أشهر، مؤكداً أن نسبة عودة الطفل بعد أسبوع إلى 4 شهور مرتفعة جداً، إن لم يكن هناك دليل على أن العائلة تمارس العنف ضد الطفل، وألا خطراً على حياة الطفل وصحته البدنية والنفسية، إضافة إلى تقييم السوسيال الإيجابي للأهل، وتظل إمكانية عودة الطفل قائمة حتى بعد مرور عام أو عامين، ولكن قد تنخفض تدريجياً بعد هذه الفترة وخصوصاً في ظل قرار نهائي من المحكمة العليا". [23]

وتشهد الوقائع عودة العديد من الأطفال إلى حضانة الوالدين بعد سحبهم، كما تشهد وقائع أخرى وبتوثيق مجموعة العمل لشهادات عائلات فلسطينية سحب أطفالها، أنها لم تلتق بأطفالها منذ سنوات، خاصة الذين فصلتهم السوسيال وهم في أعمار صغيرة، ولم تستطع العائلات الوصول إلى مكان أطفالها أو الاتصال بهم للاطمئنان عليهم، وهو ما يعده حقوقيون خرقاً للقانون الذي يكفل للأسرة حق الرؤية.

---

21 مصدر سابق\ الناشطة "إليزابيت بروم"

22 "عربي بوست"\ تقرير "برعاية الشرطة اختطاف أطفال المهاجرين لصالح عائلات سويدية" 01-02-2022

23 المركز السويدي للمعلومات\ مقال "السوسيال يسحب 20 ألف طفل كل عام من عوائلهم.
والحل القانوني يساعدك عندما يأخذ السوسيال أطفالك"

تجاوزات قانونية

وجه سياسيون وكتّاب وناشطون سويديون -فضلًا عن مهاجرين- انتقادات لاذعة لدائرة الخدمات الاجتماعية "السوسيال" في عدد من البلديات السويدية، واتهموها بممارسة تجاوزات قانونية كبيرة وانتهاكات بحق الأطفال، كما سُجّلت خروقات قانونية من قبل بعض المحاكم والقضاة، إضافة إلى وجود قصور خطير في عمل "مصلحة الرقابة على الخدمات الصحية والرعاية الاجتماعية" IVO ومن أبرز تلك الانتقادات التي تابعتها مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سورية:

السياسي والنائب السابق في البرلمان السويدي "أوفه سفيدين" اتهم مسؤولين في "السوسيال" بالإتجار في الأطفال واستغلالهم جنسياً، ويؤكد في كتابه "تجارة الأطفال المربحة" اكتشافه خروقات خطيرة في عمل السوسيال، مثل اختطاف الأطفال من المدارس دون علم الوالدين والتحقيق معهم بعيداً عن منزل الأسرة، إضافة إلى استغلال بعض موظفي السوسيال للأطفال جنسياً.

وقال "بدعم من المحاكم الإدارية، يسمح السوسيال لخدمة النقل البوليسية باختطاف الأطفال مباشرة من المدرسة، وبدون علم الوالدين، ويشير إلى أنه يمكن فيما بعد استخدام الطفل المختطف كعامل غير مدفوع الأجر في مزرعة، أو بيعه لمدمني الجنس، أو لمشتهي الأطفال من الأثرياء، أو يتم استخدامهم كأرانب تجارب في صناعة المستحضرات الصيدلانية".

ويذكر في كتابه أن البلديات تكسب نحو أربعين ألف كرون سويدي شهريًا (4400 دولار)، وتذهب معظمها إلى جيوب خاصة عبر منازل الرعاية HVB والتي هي منازل مملوكة للقطاع الخاص أو مملوكة للبلديات أو تعمل بشكل تعاوني بإدارة عدة بلديات.

ويرى سفيدين أن السبب وراء إمكانية استمرار تجارة الأطفال في السويد، أنها تجارة مربحة للبلديات، فهم يتلقون أموالًا من الخزينة العامة، وزيادةً على ذلك، الأطفال أنفسهم لا يستطيعون توجيه الانتقاد للبلدية، كما أن الآباء أنفسهم غالبًا ما يعانون من الصدمة ولا يجرؤون على توجيه الانتقادات.[24]

الكاتبة والصحفية السويدية "توف كارلسون" مؤلفة كتاب "السلطة على الأطفال" تشبّه قانون السوسيال بقانون المافيا، "فقانون السوسيال يقول: لا يقع سحب الأطفال من والديهم إلا بعد استنفاذ جميع الأساليب والطرق لحماية الأطفال وإرشاد الوالدين".

وتضيف أن "أغلب عمليات سحب الأطفال تكون بالطرق الخفية، ولا يسمع بها أحد إلا العائلة المتضررة، وهذا بعد أن يجعلوه يمضي على قرارهم، وترى أن الحل هو العودة إلى نص القانون؛ "لا لسحب الأطفال من عوائلهم" إلا في الحالات التي يتم إثبات وقوع الضرر والخطر، ثم يكون للأهل الحق في رؤية أطفالهم أسبوعياً، ثم يكون هناك مراجعات لعودة الطفل، وليس ترك الأمر لأساليب المافيا وما يعتقد موظف السوسيال"، وتشدّد على أن يتدخل السياسيون لمراقبة ووقف تهور السوسيال، وتشير إلى أن لديها العشرات من حالات الموت لأطفال في دور الرعايا، وعوائل محطمة، وهذا أمر ليس جيداً في دولة القانون" حسب وصفها.[25]

---

24 موقع "شؤون إسلامية" \ كتاب السياسي "أوفه سفيدين"

25 صحيفة اكسبريسن السويدية\ مقال 2018-12-11

في "بحث قدمه أخصائيون سويديون حول التمييز ضد الأطفال فيما يخص الرعاية الإلزامية، وقُدّم إلى "وكيل الجمهور لمكافحة التمييز" في شهر كانون الثاني\ ديسمبر عام 2021، يكشف وجود تمييز من قبل السوسيال ضد الأطفال والعائلات من أصول أجنبية" [27]

وأكدت دراسة[28] قدّم تفاصيلها ونتائجها "وكيل الجمهور لمكافحة التمييز" في شهر كانون الثاني\ ديسمبر 2021 أن عمل مصلحة شؤون الخدمات الاجتماعية "السوسيال" تشوبه خروقات خطيرة فيما يتعلق بالتعامل مع الأطفال واليافعين، ووجود ممارسات تمييز بسبب العرق أو الجنس أو من ذوي الاحتياجات الخاصة.

واستندت الدراسة على مقابلات مع 14 موظفاً في السوسيال في بلديات مختلفة، ومن بين الاستنتاجات التي توصل إليها الباحثون، حصول الفتيات على مساعدات أكبر من الفتيان، كما تجد الدراسة أن السوسيال يبذل جهوداً أكبر لدى تعاملها مع العائلات الأجنبية، وهو ما يؤدي إلى سحب الأطفال إجبارياً من عائلاتهم ووضعهم في إطار الرعاية الإلزامية في مرحلة لاحقة، وقد تكون أسباب ذلك قلة المترجمين الفوريين من ذوي الخبرة والكفاءة وهو ما يقف عائقاً للتواصل والحوار بين العائلات وموظفي السوسيال.

ووصف "وكيل الجمهور لمكافحة التمييز" الخروقات التي عرضها التقرير بالخطيرة، مؤكداً البدء بتحقيقاته للنظر في المظالم الموجودة وتعارضها مع القوانين وتخصيص تعويضات للذين تعرضوا للتمييز"

---

26 الكومبس\ ندوة حول أخذ الأطفال من قبل دائرة الشؤون الاجتماعية "السوسيال" في ستوكهولم 24-08-2018

27 راديو السويد\ تقرير صوتي بعنوان "أطفال الأجانب أكثر عرضة للرعاية الإلزامية من طرف السوسيال"21-12-2021

28 راديو السويد\ دراسة "الأطفال وذويهم من خلفية أجنبية عرضة للتمييز من طرف الخدمات الاجتماعية" 13-12-2021

كما تشهد وقائع العائلات التي سُحب أطفالها أن السوسيال لا يلتزم بالقانون، وعلى الرغم من "تقارير الإخصائيين النفسيين الإيجابية لعدد من العائلات إلا أن السوسيال لم يرجع الأطفال إلى ذويهم"[29]، يضاف إلى ذلك تفريق الأخوة المسحوبين عن بعضهم وتوزيعهم على العائلات، وهذا ما ينعكس سلباً على مشاعر الأطفال بعد تفريقهم عن عائلاتهم.

وتتعدى الخروقات القانونية لتصل إلى المحكمة، حيث "أكد مهاجرون مسلمون سحب السوسيال أطفالهم؛ تعرضهم للسؤال من قبل القاضي خلال جلسات المحكمة "هل أنتم مسلمون، وهل تمارسون الطقوس الإسلامية"[30] وهذا ما يعتبره قانونيون خرقاً للقوانين وتمييزاً واضحاً.

كما تشدّد المحكمة على طلب العائلات استبدال المحامي المعين من قبل السوسيال الذي يتواطأ مع قرارات السوسيال، وتطلب المحكمة أسباباً وجيهة للتغيير، وبعد صعوبات كبيرة يستطيع الأهل تعيين محامٍ من قبلهم.[31]

أما بالنسبة لـ "مصلحة الرقابة على الخدمات الصحية والرعاية الاجتماعية" IVO فقد وجهت لها انتقادات شديدة بعد فضائح كبيرة بسبب إخفاء مفتشيها وقصور موظفيها في الكشف عن انتهاكات جسيمة تعرض لها الأطفال لسنوات في دور الرعاية في عدة بلديات سويدية.

وكانت آخر تلك "الانتقادات في شهر شباط\ فبراير 2022، بعد إخفاء تعرض فتيات لمعاملة وُصفت بالسيئة في أحد مراكز الرعاية HVB في Mellerud في Dalsland وقررت مصلحة الرقابة بعد التحقيقات إغلاق منزلين خاصين بنظام HVB في بلدية فالشوبينغ بشبهة وجود عنف من قبل الموظفين، وقال "لارس إريكسون" مدير الوحدة في مفتشية الصحة والرعاية السويدية IVO "إن سوء السلوك الخطير هو أساس قرار إيفو" [32]

---

29 راديو السويد\ تقرير صوتي بعنوان "أطفال الأجانب أكثر عرضة للرعاية الإلزامية من طرف السوسيال"21-12-2021

30 المصدر السابق

31 قناة الحوار\ حلقة حوارية مع الناشطة الحقوقية "زينب لطيف" 23-01-2022

32 Sveriges Radio\ تقرير تحت عنوان "17-02-2022 ” Ivo kritiseras för korruption – efter skandal på flickhem

تدهور رعاية الأطفال والمراهقين المسحوبين

تشير تقارير رسمية وميدانية إلى تدهور رعاية الأطفال والمراهقين المسحوبين من عائلاتهم في دور الرعاية، وسوء معاملتهم وإهمالهم من قبل دائرة السوسيال والعائلات المستضيفة لهم.

ففي تقرير للتلفزيون السويدي SVT حول زيادة حالات الإساءة للعديد من الأطفال المسحوبين من قبل السوسيال، تم رصد حالات إساءة لـ 150 طفلًا على الأقل من الأطفال الذين تم سحبهم من عوائلهم في السويد خلال 2019 بأمراض وحوادث خطيرة بسبب الإهمال وسوء الرعاية، مع ظهور أكثر من حالة وفاة لهؤلاء الأطفال.

ويشير "المركز السويدي للمعلومات" أن التلفزيون السويدي طلب من "مصلحة الرقابة على الخدمات الصحية والرعاية الاجتماعية" IVO جميع التحقيقات التي قامت بها بخصوص رعاية الأطفال خلال الفترة من عام 2018 وحتى شهر أيلول/ يناير 2020 واستندت على (324) قضية تتعلق بـ (494) طفلًا.

وعند مراجعة تلك التحقيقات جرى الكشف عن تعرض 150 طفلًا إلى الأذى، بسبب خطأ ارتكبته الخدمات الاجتماعية، إما بسبب خطأ في طريقة تعاملها أو عدم التصرف على الإطلاق، وعلى سبيل المثال، فإن نوعية الأذى الذي تعرض إليه الأطفال كان متمثلًا في الإهمال، التعرض للإساءة الجسدية أو النفسية والتعرض لسوء المعاملة.[33]

كما كشفت تحقيقات "مصلحة الرقابة على الخدمات الصحية والرعاية الاجتماعية" IVO خلال السنوات الماضية وجود إهمال وعنف في رعاية الأطفال والقاصرين المقيمين في سكن الرعاية والإقامة HVB التي تشرف عليها السوسيال.

ووثقت حالات عديدة لقاصرين مسحوبين من عائلاتهم انتهى بهم المطاف في منزل HVB مع حياة المخدرات والاعتداءات الجنسية، حيث وفرت تلك المنازل بيئات مدمرة نفسياً واجتماعياً للقاصرين وخلقت لديهم ميولًا للانتحار بدلًا من حمايتهم ورعايتهم.[34]

وتؤكد قصص العائلات التي سُحب أطفالها، ومن بينها ما وثقته مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سورية للاجئين فلسطينيين تعرّض أطفالهم للاعتداء والتحرش الجنسي والإهمال في نظافتهم وحرمانهم من اللباس الجيد وفرض الرقابة على طعامهم.

---

33 المركز السويدي للمعلومات\ تقرير "أخطاء الشؤون الاجتماعية السويدية "السوسيال" تلحق الأذى بمئات الأطفال المسحوبين من عوائلهم"

34 التلفزيون السويدي ((\ فتاة تتحدث عن بيئة العنف والاعتداءات المستمرة في منزل HVB 02-12-2020

شهادة عائلتين فلسطينيتين من سورية سحبت منظمة السوسيال أطفالهم

نشـرت في الآونة السـابقة العديد من القصـص لعائلات من أصول مهاجرة وسويدية تكشـف الخروقات والتجاوزات في قضـايا انتزاع الأطفال، وما آل إليه أطفالهم في دور الرعاية ومنازل العائلات المستضيفة، ويكتفي التقرير بنـشر شهادتين وثقتهما مجموعة العمل لعائلات فلسـطينية فروا من الحرب في سورية ولجئوا إلى السويد.

عائلة "حسام عبد الجابر الحاج" القادمة من مخيم اليرموك

وصلت العائلة إلى السويد أواخر 2013 من خلال إجراء الوالد "لم شمل" لبناته الأربع "عُلا، أماني، سالي، سارة" بعد فقدان والدتهم في حلب، ثم تزوج زوجة جديدة وأنجب منها "حمزة"، وعاش الأطفال مع زوجة أبيهم في ضواحي مدينة مالمو جنوب السويد.

في عام 2016 سحبت مؤسسة "السوسيال" الأطفال الأربعة إثر استدراج إحدى البنات في المدرسة والحصول على معلومات منها حول أن زوجة أبيهم تضربهم ولا يتلقون الرعاية المطلوبة، وبعد انتزاع الأطفال من عائلتهم تم توزيعهم على دور للرعاية وعائلات مستضيفة لهم، كما صدر قرار في ذلك الوقت باحتجاز زوجة الأب قرابة 6 أشهر وتغريمها بمبلغ مالي ثم سحب طفلها "حمزة" لاحقاً، وتم إبعاد الأب عن زوجته وطفله حمزة ولا تعلم العائلة مصير طفلها "حمزة".

وتؤكد العائلة أن صفحة الأب بيضاء لدى مؤسسة "السوسيال" وغيرها، ولا يوجد مشكلة معه بخصوص معاملة بناته أو ابنه أو زوجته، إلا أن السوسيال يرفض إعادة أولاده له لذرائع مختلفة منها أن مساحة منزله لا تكفي العائلة أو أن وضعه المادي لا يسمح بذلك، وعلى الرغم من تحصله على منزل واسع وعمل بعقد مفتوح في شركة DHL إلا أن السوسيال لم يعد الأبناء له، وهو محروم من حضانة أطفاله.

وتشير العائلة أن الأطفال هربوا عدة مرات من العائلات المستضيفة لهم بسبب سوء معاملتهم، ولوحقوا من قبل الشرطة السويدية لإعادتهم وأخذهم عنوة بعد اقتحام منزل جدتهم، وفي إحدى المداهمات قيدوا واحدة من الفتيات بعد هروبها من العائلة المستضيفة، وأعطيت دواء مهدئاً عبر بخاخ على وجهها للتوقف عن البكاء.

وكشفت العائلة والفتيات المنتزعات من حضانة والدهم "حسام" أنهم تعرضوا للاضطهاد وسوء المعاملة والقمع علاوة على التحرش الجنسي من قبل العائلات التي تحتضنهم، وأنهم تنقلوا خلال السنوات الماضية على عدد من دور الرعاية وعائلات مستضيفة.

وأضافت العائلة أن ابنتهم "علا" عادت لمنزل والدها بعد بلوغها العام 19 وهم ينتظرون ابنتهم الأخرى "أماني" لتبلغ 18 عاماً، وابنتهم الثالثة "سالي" تسكن في دار رعاية لليافعين، فيما تؤكد العائلة بأنها لا تمتلك معلومات عن حياة طفلتهم الصغيرة "سارة" منذ أخذها وهي في عمر الخامسة قبل قرابة 6 سنوات، وليس لديهم صلة اتصال معها.

عائلة ترفض التصريح عن اسمها

لاجئة فلسطينية سورية انتزعت مؤسسة "السوسيال" ابنتها البالغة من العمر 13 عاماً بتاريخ 21/10/2020 بعد اتهام الأم بأفكار متشددة بقضية الشرف.

وتوضح الأم أنها وصلت إلى السويد قبل أربعة أعوام وبعدها بعامين وصل أطفالها الأربعة من سوريا ليبدؤوا حياتهم بشكل طبيعي ضمن المجتمع السويدي، لتتفاجأ أنه تم سحب ابنتها من المدرسة، ثم يجري معها تحقيق سريع، ومن ثم إصدار حكم محكمة على أساس معلومات غير صحيحة، تستند إلى مجرد كلمة دون أي أدلة.

وبينت اللاجئة أنه تم اتهامها بالتحكم بابنتها من خلال النصائح والتوجيهات، بوجوب عدم مرافقة أصدقاء السوء إن كانوا ذكوراً أو إناثاً بسبب انتشار عادات سيئة كالحشيش والمخدرات، وهذا ما يقوم به السويديون أنفسهم، خاصة وأن لكل عمر حدود وضوابط لا يمكن تجاوزها حسب القانون السويدي.

وتابعت السيدة بالقول إنهم يقومون باستدراج الفتيات المراهقات لتصيد أخطائهن من خلال أي كلمة، في حين كانت ابنتها تتمتع بصحة جيدة وتمارس الرياضية والسباحة، وكل ما تريد وكان تحصيلها الدراسي ممتازاً مقارنة بغيرها من الطلاب.

وتضيف السيدة لقد سافرت إلى السويد لطلب الحياة الكريمة وبحثاً عن الأمان لأطفالي من الحرب المندلعة في سوريا، ثم تفاجأت بعد هذا العناء بتهم جاهزة تتهمنا كعائلات شرق أوسطية بأفكار لا تمت للواقع بصلة كجرائم الشرف، وأن المرأة ليس لها أي حقوق أو رأي من خلال دمج أفكار الدين والشرف.

منذ صدور الحكم قبل عام لم تجتمع السيدة بابنتها وتصل مراسلاتها لها بعد شهر من إرسالها، وكثير من الهدايا لم تصل وتم قطع الاتصال بها بشكل نهائي منذ أكثر من شهرين.

وتنهي السيدة بالقول: "إن تقرير "السوسيال" كاذب وملفق ولا يستـــــــند إلى أســـــــاس واقعي وليس فيه أدلة، حيث يتهمني هذا التقرير بإمكانية تزويج ابنتي وهي قاصـــــــر، وأني قد أعرّض ابنتي للعنف والأذى، وهذا كله عارٍ عن الصحة"

هل يمكن تغيير قوانين السوسيال؟

توضح مؤسسة "أكتار" Aktaar الإعلامية السويدية آليات اتخاذ القوانين أو تعديلها، وتقول "لتمرير قانون معين أو اقتراح تعديل يناقش البرلمان المشروع، بعدها يقوم أعضاء البرلمان البالغ عددهم 349 عضواً بالتصويت لصالح إقرار المشروع، أو ضده، أو الامتناع عن التصويت. ويحتاج المشروع أو اقتراح التعديل إلى أغلبية برلمانية ليتمّ إقراره" [35]

ويحتاج المستاؤون من قوانين السوسيال أو الذين لديهم تحفظ أو تعليق على بعضها، بحسب المؤسسة، أن يمرروا استيائهم عبر عضو في البرلمان، أو عبر الضغط على الحكومة لاقتراح تغييره، وليس بالضرورة أن يكون الضغط لتغيير قوانين السوسيال دفعة واحدة، فمن الممكن اقتراح تغيير فقرات محددة، أو إجراء تعديلات توضيحية تقلّص حرّية السلطات الحكومية والبلدية في التقدير.

---

35 مؤسسة Aktarr كيف يمكننا تغيير قوانين السوسيال؟ 31 كانون الثاني\ يناير 2022

كمثال، تنصّ المادة الأولى من القسم الأول من القانون (2012: 776) التي تمّ فيها تعديل القانون الرئيس للخدمات الاجتماعية، على أنّ الإجراءات التي يجب أن تتخذها السوسيال يجب أن تنطلق في المقام الأول من مصلحة الطفل، وأن يكون ذلك حاسماً في اتخاذ القرار"

وتشير المؤسسة إلى أنه يمكن التقدّم لتعديل هذه المادة، بحيث تكون مصلحة الطفل أكثر تحديداً ووضوحاً، وتنوه إلى أنه يجب أن يُأخذ بالاعتبار عدم إمكانية قيام القانون بتحديد كامل متطلبات تطبيقه، فتفسيره وتطبيقه العملي سيحتاج إلى الاعتماد على الأنظمة الداخلية في السوسيال. لكن يمكن من خلال القانون التحكم أكثر بالأنظمة الداخلية للسوسيال، والأهم ربّما توجيهها. كمثال: أن يتلقى مسؤولو التقييم تدريباً أكبر، وأن يتمّ طلب تحقيقات أوسع قبل اتخاذ أيّ قرار، وخاصة فيما يتعلق بالأطفال.

هل يمكن للعائلات المهاجرة المشاركة في استقبال الأطفال الذين تم سحبهم من عائلاتهم؟

نعم يمكن مشاركة العائلات المهاجرة في استقبال الأطفال المسحوبين، وهو أحد الحلول التي تساعد في مشكلة توفير البيئة المناسبة والحاضنة من نفس الخلفية الثقافية والدينية والاجتماعية للأطفال المسلمين والعرب أو غيرهم من ثقافات أخرى.

"تستطيع العائلات الراغبة بذلك، التقديم عبر موقع familjehemsbanken.se وهو مكان على شبكة الإنترنت حيث يمكن للأشخاص (العوائل) التي تعيش في السويد، والذين يرغبون في أن يصبحوا مستقبلين ومسؤولين عن رعاية طفل تم سحبه من عائلته من خلال مصلحة الرعاية الاجتماعية (السوسيال)، تقوم فكرة هذا المركز على ربط العوائل والأشخاص الراغبين باستقبال ورعاية الأطفال المسحوبين من خلال العرض والطلب، حيث تعلن مؤسسات الرعايا عن حاجتهاإلى منازل وعوائل بشروط ومواصفات محددة، ويمكن لمن يجد في نفسه الرغبة ومكتمل الشروط، التقدم للعرض لاستقبال الطفل، كما يمكن للشخص أو العائلة ترشيح نفسها ووضع عرض بالرغبة في استقبال أطفال لرعايتهم وفقاً لشروط محددة أو خلفية محددة للطفل، والمركز لا يحدد الخلفيات الثقافية والدينية للعائلات وإنما هو للجميع، كما يقدم الموقع معلومات أخرى كالبحث عن دورات حول الرعاية الاجتماعية في البلديات السويدية والعديد من الخدمات" [36]

---

36 سوا السويد\ "معلومات للراغبين باستقبال ورعاية أطفال مسحوبين من "السوسيال"

نتائج وتوصيات

النتائج

من خلال العرض السابق يجد المتتبع أن قضية سحب الأطفال من الوالدين تطبق بشكل متساوٍ على المواطنين السويديين والمهاجرين المسلمين وغير المسلمين، وأن اختلاف الخلفيات الثقافية والدينية والعادات الاجتماعية للعائلات السويدية والعربية والمسلمة بخصوص تربية الطفل، والجهل بالقوانين السويدية أدى الى ارتفاع النسبة بين المهاجرين، كما أن حاجز اللغة وقلة المترجمين الفوريين من ذوي الخبرة يقف عائقاً للتواصل والحوار بين العائلات وموظفي السوسيال، مما فاقم الفجوة القائمة بين مجتمع المهاجرين والمجتمع السويدي، يضاف إليها تجاوزات بعض موظفي السوسيال خاصة مع العائلات المهاجرة، وتعامل العديد منهم وفق تصورات سلبية مسبقة عن العائلات المسلمة، ووجود تصرفات عنصرية من البعض الآخر.

وعليه هناك مسؤولية كبيرة تقع على عاتق المجتمع المضيف بكل هيئاته الاجتماعية والقانونية والحكومية، وكذلك على مجتمع المهاجرين والناشطين الحقوقيين.

التوصيات

عدم تعريض الطفل لأي نوع من أنواع سوء المعاملة الجسدية أو النفسية. وحل المشكلات في المنزل بعيداً عن العنف، والاستعانة بمشورة أصحاب الخبرة في هذا المجال، من مختصين أو أصدقاء مقربين قبل اللجوء للسوسيال والاستعانة بمحامين ذوي خبرة وكفاءة عالية للمرافعة أمام المحاكم السويدية في حال التعرض لسحب الأطفال.

التعريف بثقافة المجتمع السويدي وعاداته وتقاليده، تأهيل العائلات المهاجرة بالأنظمة والقوانين المنصوص عليها لحماية الأطفال والقاصرين والناظمة لعمل المؤسسات الاجتماعية في السويد كي لا يتم التعرض بالإساءة لموظفي السوسيال أو الشرطة. وفي المقابل مراقبة عمل تلك المؤسسات ووقف التجاوزات القانونية والخروقات والالتزام بتطبيق القوانين، وعدم التعسف باستخدام الحق واللجوء إلى سحب الأطفال من والديهم إلا بعد استنفاذ جميع الأساليب والطرق لحماية الأطفال وإرشاد الوالدين".

على المؤسسات الحكومية السويدية مراعاة الفوارق الثقافية ووضع مصلحة تماسك العائلة في المقام الأول لا الفرد، فالعائلة البيولوجية هي الحاضنة الأكثر أماناً للطفل مالم يكن هناك مشكلة كبيرة في الوالدين.

اعداد دورات متخصصة لموظفي "السوسيال" حول فهم الخلفيات الدينية والثقافات الأصلية وعادات المهاجرين، إلى جانب المراقبة الحثيثة للعائلات المستضيفة للأطفال المسحوبين وإخضاعهم لبرامج مخصصة لكيفية التعامل مع الأطفال من خلفيات ثقافية ودينية أخرى واحترام ذلك.

تشكيل لجان قانونية تقدم النصائح القانونية للعائلات خاصة القادمين حديثاً إلى السويد ومتابعة مشاكلهم مع "السوسيال" وغيرها.

توثيق انتهاكات موظفي "السوسيال" والإحاطة بالدلائل على فساد بعض موظفيها، وإثارة القضية أمام الرأي العام وتشكيل جماعات ضغط مدنية وحقوقية، بالتنسيق مع العائلات المتضررة من خلال تنظيم وقفات احتجاجية أو اعتصامات سلمية، أو عبر الإعلام.

تقديم شكاوى جماعية للسياسيين وللبرلمان السويدي وفتح قنوات اتصال دائمة مع المؤسسات والجمعيات السويدية.

رفع شكوى للمحكمة الأوروبية في حال فقدان العدالة في المحاكم السويدية والشعور بالظلم.

مصادر البحث

- مؤسسة "أكتار" Aktaar الإخبارية السويدية
- مؤسسة "الكومبس" الإعلامية السويدية
- مؤسسة "سوا السويد" الإخبارية
- موقع "سكونك" الإخباري السويدي
- المنصة السويدية Swedish Platform
- المركز السويدي للمعلومات SCI
- راديو السويد
- Sverigesradio
- المعهد الحكومي السويدي
- دليل المجتمع السويدي
- Koll på soc الخدمة الاجتماعية - "السوسيال"
- موقع "عربي بوست"
- موقع "شؤون إسلامية"
- صحيفة "اكسبريسن" السويدية
- شركة محاماة في السويد - Om Familjens Jurist
- منظمة حقوق الطفل في المجتمع Bris
- Al Hiwar TV قناة الحوار
- التلفزيون السويدي SV
- شبكة AFRIN 1 الإخبارية
- مقابلة السياسي السويدي "أوفه سفيدين" حول السوسيال وسحب الأطفال
- رابط كتاب "التجارة الرابحة" للسياسي "أوفه سفيدين"
- موقع "مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سورية"

مجموعة العمل
من أجل فلسطينيي سورية
Action Group For Palestinians of Syria

www.actionpal.org.uk
info@actionpal.org.uk
+44203929384
86-90 Paul StreetLondon,
EC2A 4NEUnited Kingdom